كيف تعامل الشيخ محمد الغزالي مع السنة النبوية

الأستاذ أبوبكر بعداش *

المقدمـــــــــــة:

إن موضوع السنة النبوية من أخطر الموضوعات التي جرّت على الشيخ الكثير من الخصومات وأهاجت عليه أقلاما عدة لترد عليه بقسوة وحدّة حتى وصل الأمر إلى حدّ الشتم والتجريح والاستهزاء وتصنيف الرجل في عداد المستشرقين والخارجين عن الإسلام وأصحاب الدعوات الخبيثة ومنكري السنة. يقول: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في كتابه: " كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه: "فإني أرى فكر الغزالي خطيرا جدا على الإسلام فهو امتداد خطير لشتى الدعوات الرهيبة، فهو امتداد رهيب للاشتراكية والديمقراطية، وامتداد لدعوات خصوم السنة من غلاة الجهمية في السابق، وامتداد لأتباع المستشرقين في اللاحق"[1].

ثم يذهب إلى أبعد من ذلك عند اتهام الغزالي بأنه " ليس لديه من العلم والدقة والإحاطة بالأدلة ما يساعده على مقارعة الحجة بالحجة كما أنه ليس لديه الاستعداد الكامل للبحث والتنقير، فيلجأ إلى الهجوم العنيف في كثير من الأحيان بالسخرية والتحقير"[2].

ولكني أقول أن هذه الردود لا ترقى إلى المستوى الفكري والعلمي

---

* أستاذ مساعد في الفقه والأصول بكلية أصول الدين والشريعة والحضارة. بجامعة الأمير عبد القادر.

1ـــ د.ربيع بن هادي المدخلي، كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها، دار السلفية الجزائر، ط 1 1990، ص/196

2ـــ نفس المرجع، ص/67

والحضاري الذي يريد الشيخ وضعه للأمة على مستوى التنظير العقلي والمنطقي.

فعلا، فقد رد الشيخ بعض الأحاديث الثابتة في الصحاح إذا ناقضت منطق العقل أو منطق العلم، أو منطق التطور الحضاري الذي بلغته الأمم أو منطق الدين نفسه حسبما يراه —كما علق على الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب: (الجهاد،باب جواز الإغارة على الكفار رقم 1730) فقد رواه نافع عن عبد الله بن عمر قال: أغار رسول الله-صلى الله عليه وسلم —على بني المصطلق، وهم غارّون، فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريّهم، وفيه: وأصاب يؤمئذ جويرية،ولهذا أخرجه البخاري في كتاب العتق، (باب: من ملك من العرب رقيقا فوهب، الحديث:رقم 2541)

حيث قال:أن هذا يدل على "عدم الدعوة قبل القتال وهو الغارة بلا إنذار"[1]. فتصوير الإسلام الإنساني العالمي الهادي بصورة الغارات وحرب العصابات بل و تصوير أعظم رجل عرفته الإنسانية منذ فجرها إلى قيام الساعة بأنه أغار دون إنذار ودون دعوة، يتنافى مع منطق هذا الدين الذي جاء ليبنى الحضارات ويدفع بالإنسانية نحو الرقي والكمال.

صحيح إن عبد الله بن عون قال: كتبت إلى نافع —رحمه الله — ورضي اله عنه- أسأله عن الدعاء قبل القتال — ويقصد بالدعاء دعوة الناس إلى الدخول في الإسلام قبل المعركة- قال عبد الله فكتب إليّ: إنما كان ذلك في أول الإسلام وقد أغار النبي —صلى الله عليه وسلم —على بني المصطلق وهم غارّون[2]. (إي غافلون، فأخذهم على غرة)

يقول الشيخ الغزالي: فدعوة الناس إلى الإسلام قائمة ابتداء و تكرارا، وبنو المصطلق لم يقع قتالهم إلا بعد أن بلغتهم الدعوة، فرفضوها وقرروا الحرب[3].

---

[1] — محمد الغزالي،السنة النبوية، ص/116

[2] — نفس المرجع ص/115

[3] — نفس المرجع، ص/115وقد علّق الصنعاني في سبل السلام على المسألة فقال: "والحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء إلى الإسلام في حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير

فهذا مسلك من مسالك الاجتهاد كما هو واضح عند العلماء قديما، فالفقهاء لما اشترطوا في الأحاديث الثابتة شروطا للعمل بها، لم يقل أحد عنهم أنهم أنكروا السنة، فرد بعض الأحاديث أو مناقشة متن بعضها لا يعني بحال إنكار السنة بوصفها أصلا ثانيا ومصدرا من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، ولو صح ذلك لأخرجنا أئمة كبارا مثل أبي حنيفة ومالك من زمرة أهل السنة، لردهما أحاديث صحاحا في العبادات أو المعاملات لم تثبت عندهما[1].

بل لو صح ذلك لا تهمنا أبا حنيفة في رده الحديث المخالف للقياس والأصول الشرعية إذا كان راويه غير فقيه، وقد علق الشيخ محمد الغزالي –رحمه الله– على بعض الأحاديث بهذا المنطق فقال: " قال عبد بن الحسن: إنه لقي سالم بن عبد الله بن عمر، فقال له: يا عم، ما حديث يحدثه نافع عن عبد الله أنه لم يكن يرى بأسا بإتيان النساء في أدبارهن؟ فقال: كذب العبد وأخطأ إنما قال عبد الله: يؤتين في فروجهن من أدبارهن"[2].

ثم يقول كلنا يقرأ قوله تعالى: "نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم "سورة البقرة: الآية 73. والحرث مكان البذر لا غير، لا يقول بغير ذلك أحد يعرف لغة الوحي [3]. كما ذكر الإمام عن مالك – رضي الله عنه– أنه قال لابن وهب وعلي بن زياد لما أخبراه أن ناسا بمصر يتحدثون عنه أنه يجيز ذلك، فنفر من ذلك، وبادر إلى تكذيب الناقل: فقال:"كذبوا عليّ كذبوا عليّ كذبوا عليّ، ثم قال: ألستم عربا؟ ألم يقل الله تعالى: "نساؤكم حرث لكم" وهل يكون الحرث إلا في موضع المنبت. كما نقل أيضا عن ابن عمر عن نافع تكذيب هذا القول [4].

يقول الشيخ رحمه الله، بيد أن فهما شاذا أثبته في الصحاح من لا يدققون في

إنذار، وهذا أصح الأقوال الثلاثة في المسألة..." ج4، ص/70

[1]ـــ د.يوسف القرضاوي، الشيخ الغزالي كما عرفته، ط2، 1417هـ /1997م، ص/123

[2]ـــ السنة النبوية، ص/116

[3]ـــ نفس المرجع ص/174

[4]ـــ القرطبي الجامع لأحكام القرآن ج3، دار الحديث القاهرة ط2،1416 ه/ 1996م ص/96

المتون رأوا فيه أن الرجل يستطيع أن يتجاوز ذلك من زوجته: ونظرت – بتجرّد- إلى هذا النقل السيئ[1]. فرأيته يخزي النساء الحرائر ويرضي الرجال الشواذ ويقلب موازين الفطرة ويفتح بابا جديدا لمرض "الأيذر" فلم أتريث في رفضه، وقلت: لكل جواد كبوة...[2].

وأيضا لو طبقنا هذا المنطق الذي سار عليه، "د.ربيع بن هادي" وغيره مع الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله –لاتهمنا أم المؤمنين عائشة من قبل لأنها ردت على بعض الصحابة أحاديث رووها وسمعوها بآذانهم ومن النبي –صلى الله عليه وسلم –لأنها في رأيها مخالفة لما جاء في القرآن فاتهمتهم بأنهم لم يحسنوا أن يسمعوا، أو يحسنوا أن يحفظوا.

وهذا عمر بن الخطاب يردّ حديث فاطمة بنت قيس بقوله: "لا نترك كتاب الله وسنّة نبيّنا – صلى الله عليه وسلّم – لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة "[3].

قال الله عزّ وجل: "لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلاّ أن يأتين بفاحشة مبيّنة " سورة الطلاق الآية:1

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: "وقد نخالف عائشة في فهمها وفي موقفها من تلك الأحاديث كما نخالف مالكا وأبا حنيفة في موقفهما كذلك، وقد نردّ بالحجة على ما ذهبوا إليه ونبيّن تهافته ووهن أساسه، ولكنّ مسلما ذا مسكة من عقل ودين، لا يستطيع أن يتهم عائشة ولا أن يتهم أبا حنيفة أو مالكا بأنه ضد السنّة أو مارق من الدين"[4].

وهذا هو الموقف من الشيخ محمد الغزالي، فقد يخالفه البعض في آرائه حول السنّة ما قلّ منها أو كثر، وقد يخطّئه فيها، فليس هو بمعصوم، ولكنّا لا نتهمه في دينه،

1– هذه من كلمات الشيخ الشديدة التي أثارت عليه من الضجيج ما أثارت.

2– السنة النبوية، ص/174 انظر مناقشة المسألة وتحقيقها، الشوكاني نيل الأوطار ج6، ص/211 باب النهي عن إتيان المرأة في دبرها.

3– الحديث أخرجه مسلم عن الأسود بن يزيد باب المطلقة البائن لا نفقة لها، رقم: 1480، ج 10، ص/104

4– د.القرضاوي، الشيخ الغزالي، ص/123

ولا في علمه، ولا نلغي تاريخه الحافل في الدفاع عن السنّة وفي الدعوة لنصرة الإسلام ومقارعة العلمانيين والشيوعيين بالحجج.

والحقيقة عند أصحاب البحث المنصف والموضوعي أنّ كتاب الشيخ "السنّة بين أهل الفقه وأهل الحديث " كان وجهة نظر عميقة في التراث النبوي الشريف، ومسلكا في ردّ بعض الأحاديث الثابتة قد يكون الشيخ – رحمه الله – فيه مخطئا كما قد يكون مصيبا.

ولكن، ما موقف الشيخ محمد الغزالي من السنّة النبوية وكيف تعامل معها بوصفها المصدر الثاني الأساسي للإسلام ؟

أولا: موقف الشيخ محمد الغزالي من السنّة النبوية:

1 – الموقف من حجّية السنّة النبوية:

يدعي بعض الكاتبين والشباب المتحمسين والخصوم أن الشيخ محمد الغزالي ينكر حجّية السنّة النبوية، فهو ينتمي إلى مدرسة العقل، وخاصة ما ورد في كتابه " فإن السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث " كما أشار إلى ذلك الدكتور القرضاوي بقوله: "فإن الكتاب ليس كما تصوّره الحملة عليه، كأنه ضد السنّة، ولا كما تصوّر مؤلّفه وكأنه ينكر السنّة، فهذا ظلم بيّن للشيخ الذي طالما دافع عن حجّيّة السنّة المشرّفة، وهاجم خصومها بعنف، وإنكار حديث أو حديثين أو ثلاثة وإن ثبتت في الصّحاح لا يعني بحال إنكار السنّة بوصفها أصلا ثانيا ومصدرا تاليا للقرآن. "[1].

والذي يرجع إلى كتب الشيخ – رحمه الله – يجدها حافلة بالدفاع عن السنّة وأهلها لا بإنكارها والحطّ من قيمتها كما يدعي المدعون.

فقد انبرى قلم الشيخ يذود عن حياض السنّة النبوية والردّ على منكري حجّيّتها في غير ما مناسبة.

فجاء في كتابه "دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين" ما نصّه: "تواجه السنّة النبوية هجوما شديدا في هذه الأيام وهو هجوم خال من العلم والإنصاف، وقد تألفت بعض جماعات شاذّة تدّعي الاكتفاء بالقرآن

---

[1] – نفس المرجع، ص/123

وحده، ولو تمّ لهذه الجماعات ما تريد لأضاعت القرآن والسنّة جميعا، فإن القضاء على السنّة ذريعة للقضاء على الدين كلّه."[1].

فهل يقال عن صاحب هذا الكلام إنه ينكر حجّيّة السنّة ؟ وأنه ينسج على منوال أسلافه في محاربة السنّة وأهلها من مثل النظّام والفلاسفة وغيرهم من أعداء الله وأعداء دينه ورسله ؟[2].

أم أن الرجل يدافع عن السنّة ضد أعداء الله وأعداء دينه ورسوله ممّن يدعون العقلنة والتحضّر والاكتفاء بما جاء في القرآن الكريم.

بل إن الشيخ –رحمه الله – ربط دوما بين القرآن والسنّة من حيث الحجّيّة ومن حيث الإلزام لطاعة رسول الله، حيث اعتبر السنّة امتدادا للكتاب وتطبيقا عمليا لأحكامه،فقد جاء في كتابه "فقه السيرة " قوله: "القرآن هو قانون الإسلام، والسنّة هي تطبيقه، والمسلم مكلّف باحترام هذا التطبيق تكليفه باحترام القانون نفسه، وقد أعطى الله نبيّه حق الاتّباع فيما يأمر به وينهى عنه، لأنه – في ذلك – لا يصدر عن نفسه، بل عن توجيه ربه فطاعته هي طاعة الله، وليست خضوعا أعمى لواحد من الناس، قال الله عزّ وجلّ: "من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولّى فما أرسلناك عليهم حفيظا "سورة النساء الآية: 90 إن السير في ركاب المرسلين هو الخير كله، ومن ثمّ كانت سنّة محمد –صلى الله عليه وسلم- مصدرا لشريعته، مع الكتاب الذي شرّفه الله به، وجمهور المسلمين على هذا الفهم"[3].

هذا الذي يقول عنه د. ربيع بن هادي: " فالرجل يأبى كل الإباء أن يؤمن وأن ينقاد لأحاديث الرسول العظيم مهما بلغت من الصحة جاهلا أو متجاهلا لأكثر من ثلاثين آية قرآنية تأمر بطاعة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وتحذّر من مخالفة أمره وتتوعّد بعذاب النار والخلود فيها – والعياذ

1ـــ محمد الغزالي، دستور الوحدة الثقافية، ص/ 33

2ـــ كشف موقف الغزالي من السنة، ص/38

3ـــ محمد الغزالي، فقه السيرة، ص/34-35

بالله-"[1]. وكأن الشيخ – رحمه الله – لا يؤمن بالسنّة ولا بالرسول- صلى الله عليه وسلم-

ثم يبيح لنفسه أن يتّهم الغزالي بأبشع التّهم لما يقول عنه: "استحكمت فيه الأمراض وتمكّنت الشبه من قلبه فعليه أن يتّهم عقله وفهمه "[2]. ووالله الذي لا إله غيره ما رأيت عالما في هذا العصر فهم الإسلام فهما جيّدا كالشيخ الغزالي رحمه الله.

أعود إلى موقف الشيخ من حجّيّة السنّة فأقول: إن الشيخ قد تشرّب أهمّيّة ومدى العناية التي لقيتها السنّة النبوية، ممّا جعلها أكثر النصوص دقّة وتمحيصا، فليس من العلمية ولا من الموضوعية في شيء إهمال السنّة وإقصاؤها عن مناحي الحياة وعن التطوّر الذي بلغته الأمم فإن الدنيا لم تعرف بشرا أحصيت آثاره ونقدت بحذر ومحّصت بدقّة، كما حدث ذلك في آثار محمد بن عبد الله- فكيف ترمى بعد ذلك في مطارح الإهمال... إن في السنّة كنوزا من الحكمة العالية لو نسب بعضها إلى أحد من الناس لكان من عظماء المصلحين، فلماذا تضيع على صاحبها ويحرم الناس خيرها." [3].

ثم يقول: عندما درسنا تراث محمد – صلى الله عليه وسلم– في الأخلاق وذاكرنا أحاديثه التي تربو على الألوف في شتى الفضائل خيّل إلينا: لو أن جيشا من علماء النفس والتربية اجتمع ليسوق للعالم مثل هذا الأدب لعجز، و الأخلاق شعبة واحدة من رسالة محمد –عليه الصلاة و السلام- الضخمة[4].

وفي كتابه " ليس من الإسلام "، يحذّر – رحمه الله – من اتّخاذ نقد السنّة (سندا أو متنا) غطاء للطعن لا في السنّة فحسب، بل لرفض الدين، والعمل على ضياع الإسلام فيقول: " إن الطعن – هكذا خبط عشواء – في الأسانيد والمتون – كما يصنع البعض ليس القصد منه إهدار حديث بعينه بل إهدار السنّة كلها، ووضع الأحكام التي

1ـــ كشف موقف الغزالي، ص/36.

2ـــ نفس المرجع،ص182-183.

3ـــ فقه السيرة، ص/35.

4ـــ نفس المرجع، ص/35.

جاءت عن طريقها في محلّ الريبة والازدراء وهذا — فوق أنه غمط للحقيقة المجرّدة- يعرّض الإسلام كلّه للضياع، إن دواوين السنّة وثائق تاريخية من أحكم ما عرفته الدنيا "[1].

ثم بيّن حجّيّة السنّة النبوية، مميّزا بين نقد السنّة، نقدا علميا منضبطا، بمقاييس وصفها بأنها عقلية جيّدة، وبين تكذيب السنّة، كما تحدث عن الزعم بأن القرآن حوى كل شيء، واعتبر أن إنكار المتواتر من السنن العملية خروج عن الإسلام وإنكار المرويّ من الآحاد — لمحض الهوى— عصيان مخوف العاقبة، بل إن الشيخ يؤكد على أن اتهام حديث ما بالبطلان، مع وجود سند صحيح له، لا يجوز أن يدور مع الهوى، بل ينبغي أن يخضع لقواعد فنّية محترمة." [2].

فكيف يوضع مع " أبي ريّة" كما يقول ربيع بن هادي: "وأعتقد أن الأحاديث التي طعن فيها — أي الغزالي — أكثر من الأحاديث التي طعن فيها "أبو ريّة " ومنهج الغزالي وأساليبه أخطر لأنه يطعن في الأحاديث باسم الغيرة على الإسلام وباسم الداعية الغيور، وهدف "الغزالي" أن لا يقطع الشعرة التي بينه وبين أهل السنّة فيرخيها تارة ويشدّها أخرى حفاظا على مكانته وسمعته وساعده غفلة العلماء عنه وحسن ظنّهم به"[3].

والحقيقة أن منهج الغزالي ليس الطعن في السنّة وإنما هو نفي أدنى استهانة بها، وهذا يتفق مع منهج الأئمة الفقهاء، فإنه ما من إمام أو فقيه إلا ردّ بعض ما ثبت في الصّحاح إيثارا لما ظهر أنه أصحّ، يقول الغزالي: "ومعاذ الله أن نشغب على السنّة فهي الأصل الثاني للإسلام يقينا، بيد أني تتبّعت السنن فعرفت أنها في جملتها تتفق مع القرآن الكريم." [4].

وقد دافع الشيخ الغزالي —رحمه الله عن منهجه هذا، بتفصيل بيّن فيه مسلكه في قبول الأحاديث ورفض بعضها في العديد من النواحي الحياتية كعالم النساء والمرأة

1— محمد الغزالي، ليس من الإسلام، ص/36.
2— نفس المرجع، ص/34-35.
3— كشف موقف الغزالي، ص/194.
4— السنة النبوية، ص/157.

والوظائف العامة وأحاديث الفتن وأحاديث القضاء والقدر ونحوها.

بل إن الشيخ بمنهجه هذا يؤكد مرة أخرى على أن الثقافة الإسلامية قامت على الكتاب والسنّة معا، وقد يئست الشياطين من تحريف الكتاب، فحاولت النيل من السنّة، ولكنّ العلماء النّقدة صدّوا هذا الهجوم، ومضوا بقافلة الإسلام منيعة الجانب على حين طاشت رسالات وحالت رسوم..

ثم يقول: "ولا نزال –بفضل الله– نحرس الإسلام، ولن تخلو الأرض من قائم لله بحجّة.. ولا أعرف أحدا من علماء هوّن من مكانة السنّة النبوية، ولا أجاز أن يقول رسو ل الله كلمة ويمضي هو على خلافها، بل ذلك طريق الكفر. [1]".

فهذا هو موقف الشيخ الغزالي من السنّة النبوية بكل جلاء ووضوح من خلال كتاباته الكثيرة والعديدة، وليس فيه أدنى استهانة بالسنّة أو بأهلها، بل هو دفاع المستميت عنها كما قال عنها: "وأما السنّة فأوجز ما يقال فيها أنها: تنزيل من التنزيل أو قبس من نور الذكر الحكيم." [2].

2 – موقف الشيخ الغزالي من خبر الآحاد:

أما موقف الشيخ الغزالي من خبر الآحاد فليس بدعا، فالخلاف حول القضية قديم قدم البحث في هذه المسألة.

إلا أنه ينبغي أن نبيّن حقيقتين هامّتين في هذا المقام:

الأولى: أنه لا خلاف بين جماهير السلف والخلف من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلّمين في وجوب العمل بخبر الآحاد في الأحكام والفروع وأن التعبّد به واقع سمعا. [3].

والثاني: أنه لا خلاف بين المحققين من العلماء في أن خبر الآحاد ظنّي الثبوت، يقول الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم: "وأما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر سواء أكان الراوي له

1ـــ نفس المرجع، ص/184.

2ـــ نفس المرجع، ص/184.

3ـــ الغزالي، المستصفى، ج1، ص/276: مسألة: الأدلة السمعية على وجوب العمل بخبر الآحاد.

واحدا أم أكثر، واختلف في حكمه فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدّثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجّة من حجج الشرع يلزم العمل بها ويفيد الظن"[1].

وهذا خلاف ما يدّعي-ربيع بن هادي- عندما يقول: "والغزالي بهذا المسلك الخطير يجاري أهل البدع والضلال ويخالف جماهير العلماء من السلف والخلف حيث ذهبوا إلى أن خبر الآحاد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له وعملا بموجبه أفاد العلم وعلى هذا المذهب الصحيح أهل الحديث قاطبة."[2].

فحقيقة الأمر أن المسألة ليست محلّ إجماع، بل هي محلّ خلاف، ولعل الأشهر والأرجح هو أن خبر الآحاد لا يفيد علما يقينيا.

كما وقع الخلاف أيضا في جانب العقائد، وقد حكي الإجماع على أن العقائد لا تؤخذ من أحاديث الآحاد. قال ابن تيمية في منهاج السنّة: "والثاني أن هذا من أخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلا به"[3].

وقال الأسنوي في المنهاج: "إن رواية الآحاد إن أفادت فإنما تفيد الظن والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العملية، وهي الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين."[4].

فأخبار الآحاد لا تفيد علما يقينيا وبذلك لا تفيد اعتقادا جازما، وإنما يصلح أن يستأنس بها في مجال العمل في العقائد والغيبيات استئناسا، ويعتبر ما فيها إذا صحّ سندها، وسلمت من المعارضة، وخلت من الشذوذ والعلّة.. ولم يقل أحد من العلماء حتى من الذين قالوا بأنه يفيد علما في العقائد، لم يقل أحد بأن خبر الآحاد فوق النقد وفوق الطعن، إن في سنده أو في متنه،

1ـــ النووي، شرح صحيح مسلم، ج1، ص/191.

2ـــ كشف موقف الغزالي، ص/31.

3ـــ ابن تيمية، منهاج السنة، ج2، ص/133.

4ـــ نقلا من كتاب الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ شلتوت، ص/58-61.

وما عليه المحققون أن ردّ حديث من أحاديث الآحاد لفهم ما، أو لطعن في السند ونحو ذلك، ليس من قبيل الإيمان والكفر، وإنما هو في مجال الاجتهاد والخلاف الفكري المجرّد، ولهذا يرى الشيخ الغزالي — رحمه الله —:"أن البعد عن منهج السلف يرجع إلى انتشار مقولة لم يكن لها رواج بين الفقهاء القدامى، وهي أن حديث الآحاد يفيد اليقين العلمي الذي يفيده المتواتر"[1].

ثم يقول: "إن الحديث الصحيح له وزنه، والعمل به في فروع الشريعة له مساغ وقبول، وتركه لأدلة أقوى منه أمر مقرّر مأنوس بين فقهائنا، أما الزعم بأنه يفيد اليقين كالأخبار المتواترة فهي مجازفة مرفوضة ... وعلى أية حال فإن الإسلام عقائده على المتواتر النقلي والثابت العقلي، ولا عقيدة لنا تقوم على خبر واحد أو تخمين فكر." [2].

كما بيّن أن سنن الآحاد ترفض إذا خالفت ظواهر الآي وعموم النص، أو خالفت قياسا يعتمد على أحكام القرآن نفسه، كما ينبغي التفريق بين الأحاديث التي يرويها رجال فقهاء والتي يرويها رجال حفّاظ"[3].

وهذا المنهج معروف عند عامة أهل العلم ولم يقل أحد بخلافه إلا من زعموا أن الفقهاء والأئمة ومن قبلهم فقهاء الصحابة، لم يكن لهم قواعد ولا مناهج لردّ الأحاديث الصحيحة، بل هي تصرفات فردية اتضح خطؤها فيما بعد، فحاشا الصحابة والتابعين أن يضعوا منهجا لردّ الأحاديث الصحيحة كما يقول "ربيع بن هادي "[4].

وكأني بالأمة الإسلامية التي ملكت العالم حينا من الدهر وأقامت حضارة لا مثيل لها في تاريخ البشر، كان تراثها الفكري والثقافي هكذا مجرّد تصرفات فردية سرعان ما اتّضح فيما بعد خطؤها.

إن الدنيا لم تعرف أمة نقل تراثها بدقة علمية ومنهجية فريدة وأمانة قلّ نظيرها إلى

1ـــ السنة النبوية، ص/71.

2ـــ نفس المرجع ص/71-72.

3ـــ فقه السيرة، ص/40.

4ـــ كشف موقف الغزالي، ص/87.

أن يرث الله الأرض ومن عليها كالأمة الإسلامية.

أما رفض الشيخ الغزالي لاعتماد أحاديث الآحاد في إثبات العقائد فقد أشار الدكتور يوسف القرضاوي إلى أنه مؤسس على أمرين:

- أن العقائد لابدّ أن تبنى على اليقين لا على الظن.
- أن أحاديث الآحاد – وإن صحّت– لا تفيد اليقين، بل لا يفيد اليقين إلا المتواتر.

ونصوص القرآن تؤيّد الأمر الأول فإن الله تعالى ذمّ المشركين بقوله:" وما لهم به من علم إن يتّبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا " سورة النجم الآية: 28

وأقوال جمهور علماء الأصول: أصول الدين وأصول الفقه، وعلماء الحديث أنفسهم، تؤيّد الأمر الثاني، واستثنوا ما احتفّت به القرائن، كأن يكون في الصحيحين، وتلقّته الأمة بالقبول وسلم من المعارض، ونازع في ذلك بعض المحدّثين والحنابلة، وقد أشار "القرضاوي" إلى أن محققي الحنابلة في صفّ الغزالي[1].

وأما ما ردّه الشيخ الغزالي من بعض الأحاديث الصّحيحة من أخبار الآحاد وكتب فيه الكاتبون وشنّع به المشنّعون فهي أحاديث قليلة محدودة وهو لم يردّها لهوى في نفسه، ولا لوهن في دينه، ولا لينكر السنّة، ولا لتنقص للوحي، بل حرصا على الدين نفسه أن يجد العلمانيون واللادينيون فيه ثغرة ينفذون منها للطعن فيه، والتشكيك في قضاياه، وتوهين أصوله، فردّه لتلك الأحاديث القليلة إنما هو دفاع عن الدين في مواجهة خصومه وأعدائه

1ـ د.القرضاوي، الشيخ الغزالي، ص/123-124: أنظر المسألة عند القاضي أبي يعلى في (العدة) وأبي الخطاب في (التمهيد) وابن قدامة في (الروضة) وابن تيمية في (المسوّدة) وقال ابن بدران في حاشية الروضة، ج1، ص/260: والذي أورده الموفق في الروضة عن أحمد روايتان إحداهما: لا يفيد العلم وهوقول الجمهور والثانية: يفيده، والصحيح أن هذا الثاني قول مخرّج، وليس رواية، وإنما خرّجه من خرّجه على قول أحمد في الرؤية وهوتخرج ضعيف، لأن الرؤية ثابتة بالقرآن وأحاديث كثيرة، انظر تعليق، محمد سليمان الأشقر على المستصفى، ج1، ص/272 هامش (1).

الكائدين له والمتربّصين به.[1].

ثم إن هذه الأحاديث التي ردّها الشيخ لا يتوقف عليها أي أمر من أمور الدين، فلو مات المسلم ولقي ربّه دون أن يقرأها أو يعرف عنها شيئا ما نقص من إيمانه ذرّة، مثل حديث لطم موسى عليه السلام لعين ملك الموت حتى فقأها[2].

كما أن الشيخ الغزالي لم ينكر دقّة الشروط التي وضعها علماء الحديث الكبار، لتمييز الصحيح والحسن والضعيف، بل قال بصريح العبارة في كتابه علل وأدوية:"إني أنزل ويتزل غيري عندها، فهي شروط جامعة مانعة، لو نظر فيها رجل مادي لارتضاها في ضبط الأخبار وتأصيلها، وما حدث أنّ تساهلا وقع في تطبيق هذه الشروط، فإن حديث الثقات إذا ورد مخالفا لمن هم أ وثق وصف بالشّذوذ، وإن كان سنده صحيحا كيف تقع هذه المخالفة ؟ إن الراوي بشر قد يخطئ الفهم، أو يغلبه النسيان، وهنا تجيء المقابلة بين حديث وحديث، وسند وسند، ومع التحرّي والاستقصاء يظهر الحق، وقد تجيء المقابلة بين الدّلالات المأخوذة من آية قرآنية، وبين الخبر المروي عن طريق الآحاد." [3].

فالشيخ يقرّر ما قرّره العلماء الأوائل من أن حديث الآحاد يفقد صحّته بالشّذوذ والعلّة القادحة، وإن صحّ سنده.

وأظنّ أن الدكتور ربيع بن هادي لم يقرأ هذا الكلام من الشيخ الغزالي، أو أنه يتحفّظ من قراءة كتبه – كما يفعل بعض الشباب عندنا بالجزائر– حيث يتّهم الغزالي العالم بأنه لا يفهم من الشّذوذ والعلّة ما يفهم علماء الحديث والفقهاء وعلماء الأصول، ويغلب على الظنّ من تصرّفاته أنه لا يعرف ذلك ولا يتصوّره ولا يستطيع تطبيقه على منهج علماء الحديث والفقهاء. [4].

إلى أن يقول: "فليهمس صغار أهل الحديث (أي الشباب الذي لا يعرف قدر العلماء الرّبّانيين) في أذن الغزالي بالمثل

1ـــ د. القرضاوي، الشيخ الغزالي، ص/127.

2ـــ نفس المرجع، ص/127.

3ـــ علل وأدوية، ص/81-82.

4ـــ كشف موقف الغزالي، ص/106.

السائر – رمتني بدائها وانسلّت–"[1].

وكأني بـ "ربيع" هذا قد حصل مثلما حصل لأشهب مع ابن القاسم فقد ذكر ابن الحارث: أنه لما كملت الأسدية أخذها أشهب وأقامها لنفسه واحتجّ لبعضها، فجاء كتابا شريفا، ولما بلغ ابن القاسم ذلك قال:"أمة وكعاء تفعل مثل هذا "وذكر أنه وجد كتابا تاما فبنى عليه، فأرسل إليه أشهب: أنت كأنما غرفت من عين واحدة، وأنا من عيون كثيرة، فأجابه ابن القاسم: عيونك كدرة، وعيني أنا صافية.[2].

ثانيا: كيف تعامل الغزالي مع السنة النبوية

ينطلق الشيخ محمد الغزالي في تعامله مع السنة النبوية من منطق ترشيد الأمة وإنهاضها من كبوتها فيقول: "إن قلبي ولبي مع الصحوة الإسلامية التي تحاك لها المؤامرات العالمية ويتعرض أبطالها إلى ظلم بعد ظلم وألم بعد ألم ...وإن دولة للعرب قد تقوم هنا أو هناك بعيدة عن الدين، فما قيمة ذلك وأثره ؟ إننا طلائع الإسلام الذي يريد إعلاء الوحي الإلهي، وإنصاف الفطرة الإنسانية، وترشيد الحضارة كي ترتبط بربها وتسيير على هداه ...

إن تراثنا الذي قاد العالم دهرا يجب أن ينهض من كبوته، ويستأنف رسالته، ويغسل الأرض من أدرانها"[3].

فهو يريد للسنة النبوية أن تساهم في البناء الحضاري للامة، وتدفع المسلمين إلى نهضة شاملة تعيد لهم مركز الوسطيّة والشهود الحضاري من جديد، ولهذا وضع ضوابط ومعالم لحسن فهم السنة والاستفادة منها، حتى تكون مصدرا معرفيا للمسلم ومرجعا أساسيا للتشريع الإسلامي، وميدانا لاستئناف حياة إسلامية.

ومن هذه الضوابط ما يلي:

1- فهم السنة في ضوء القرآن الكريم:

كان الشيخ الغزالي حريصا كل الحرص على تعميق الصلة والربط بين السنة والقرآن ولفت أنظار الباحثين إلى متانة هذه العلاقة

1ـــ نفس المرجع، ص/111.

2ـــ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج3، المطبعة الملكية الرّباط، ص/265.

3ـــ السنة النبوية، ص/8.

وعمقها، مبينا أن: "كل ما نحرص عليه شدّ الانتباه إلى ألفاظ القرآن ومعانيه، فجملة غفيرة من أهل الحديث محجوبون عنها، مستغرقون في شؤون أخرى تعجزهم عن تشرب الوحي.. والفقهاء المحققون، إذا أرادوا بحث قضية ما، جمعوا كل ما جاء في شأنها من الكتاب والسنة ... وبعض المشتغلين بالحديث يستصعب (من الصعوبة) تدبّر القرآن ودراسة دلالاته القريبة والبعيدة، ويستسهل سماع حديث ما، ثم يختطف الحكم منه فيشقي البلاد والعباد "[1].

ثم يؤكد الشيخ أن فهم القرآن لا يتم إلا بمعرفة السنة ولهذا قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم-: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه"[2]. يعني السنة وهذا صحيح، فإن حياة محمد -صلى الله عليه وسلم – كانت تطبيقا عمليا لتوجيهات القرآن ! كانت سيرته في العبادة والخلق والجهاد والمعاملة قرآنا حيا يغير الأرض ويصنع حضارة أخرى، ولولا هذه السنة العملية والقولية لكان القرآن أشبه بالفلسفات النظرية الثابتة في عالم الخيال[3].

ولهذا لا يجوز أن يشتغل بالسنة من لم يدرس علوم القرآن ويضرب فيه بسهم وافر، فإن القرآن هو الدستور الأصيل للإسلام، وهو الذي يحدد للمسلم بدقة تامة واجباته وحقوقه، ويرتّب التكاليف المنوطة به، ويوزع العبادات على حياته، فلا تطغى عبادة على أخرى ولا تطغى كلها على عمله للحياة ومكانه فيها.

والمرء الذي يعجز عن تحصيل هذه الحقائق من القرآن لن يعوضه عن فقدانها شيء آخر، والصورة التي تستقر في نفسه للإسلام – من غير القرآن – تضطرب فيها النسب والألوان وربما لحقها اختلاف كبير. ولذلك حرص أئمة الصحابة على أن يخلو الطريق للقرآن الكريم ليحتل مكانته الأولى في القلوب، وحرصوا على ألا يزاحمه في

1ـــ نفس المرجع، ص/26-27.

2ـــ الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، رقم 16546

3ـــ السنة النبوية، ص/131.

موضع الصدارة شيء.[1].

ولعل هذا هو السر في تأخر تدوين السنة النبوية فقد روى الشعبي عن قرظة بن كعب قال خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم- مشيت معنا فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم، جوّدوا القرآن وأقلوا الرواية عن الرسول – صلى الله عليه وسلم- وامضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا: حدّثنا، قال: نهانا عمر بن الخطاب[2].

ولا يعني هذا أن القرآن حوى كل شيء فهذه بدعة جسيمة الخطر في نظر الشيخ الغزالي، لأن الله عز وجل ترك لرسوله السنن العملية يبينها ويوضحها، وقد ثبتت هذه بالتواتر الذي ثبت به القرآن فكيف تجحد ؟ بل كيف تجحد وحدها ويعترف بالقرآن ؟ وكيف نصلي ونصوم ونحج ونزكي ونقيم الحدود، وهذه كلها ما أدركت تفاصيلها إلا من السنة[3].

وفي علاقة السنة بالقرآن، بين أن الرسول –صلى الله عليه وسلم- يبلغ عن الله ويوضح مراده، ويكمل الأحكام في الصور الجزئية الكثيرة، التي ليس من شأن الدستور العام (القرآن) أن يتعرض لها ... وللسنة عدا هذا النطاق التشريعي ميدان أوسع وينبغي أن نطيل التأمل فيه[4].

ثم أشار الشيخ – عليه الرحمة والرضوان- إلى العلاقة العضوية التي تربط السنة بالقرآن فقال: لقد كنت عندما أحب الاستشهاد بالكتاب والسنّة في موضوع ما... ألاحظ هذه الحقيقة وأجد طائفة كبيرة من الأحاديث تطابق في معانيها وأهدافها، ما تضمن القرآن الكريم من معان وأهداف، وأن هذه الأحاديث قد تقرر المعنى نفسه، الذي احتوته الآية، أو تقرّر

1ـــ فقه السيرة / ص/35-36.

2ـــ ابن عبد البر، جامع بيان العلم، ج2، دار الكتب العلمية، لبنان ص/120.

3ـــ ليس من الإسلام، ص/35.

4ـــ نفس المرجع، ص/28.

معنى آخر، يدور في فلكه وينتظم معه في اتجاه واحد، وإن بدا للعين المجردة أن الصلة بينهما بعيدة[1].

وقد عقد الشيخ فصلا في تطبيقات هذا الفهم في كتابه السنة النبوية تحت عنوان: "فقه الكتاب أولا " عرض فيه لأحاديث الجهاد والزهد، وبهذا المسلك رد بعض الأحاديث وعلق عليها.

2- جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد:

ومن الضروري لفهم السنة فهما صحيحا أن تجمع الروايات الواردة في الموضوع الواحد جميعا شافيا وافيا للتمييز بين الناسخ والمنسوخ فيها إن وجد، ولدرء التعارض والتناقض إن وجد وإعطاء الفهم المناسب لكل رواية من الروايات وإدراك ظروف وملابسات روايات المسألة، كل هذا بعد تنقية الأحاديث وثبوت صحتها سندا ومتنا، حتى لا تكون الأفهام أو الأحكام الصادرة في المسألة مبتورة ومجتزأة، هذا فضلا عن الربط بين مجموع الروايات والآيات المتصلة بها من القرآن كما أسلفنا، وهذا عمل الفقهاء المحققين، إذا أرادوا بحث قضية ما جمعوا كل ما جاء في شأنها من الكتاب والسنة، وحاكموا المظنون إلى المقطوع، وأحسنوا التنسيق بين شتى الأدلة، أما اختطاف الحكم من حديث عابر، والإعراض عما ورد في الموضوع من آثار أخرى فليس عمل العلماء...[2].

ثم يؤكد ذلك في موضوع آخر فيقول: "إن الحكم الديني لا يؤخذ من حديث واحد مفصول عن غيره، وإنما يضم الحديث إلى حديث، ثم تقارن الأحاديث المجموعة بما دلّ عليه القرآن الكريم فإن القرآن هو الإطار الذي تعمل الأحاديث في نطاقه لا تعدوه[3].

فالشيخ إذ يؤكد على جمع الأحاديث في الموضوع الواحد يربط ذلك بالمرجع الأساسي للإسلام وهو القرآن الكريم، لأن كل ما حكم به رسول الله –صلى الله عليه

1ـــ نفس المرجع، ص/30-31.

2ـــ السنة النبوية، ص/31

3ـــ نفس المرجع،ص/130.

وسلم– فهم مما فهمه من القرآن[1]، وبعد هذا يعالج هذه المسألة معالجة واضحة حيث قال: إن الحديث الواحد لا نأخذه على حدة عند الاستدلال، بل يجب أن نأخذ كافة الأحاديث التي وردت في موضوع واحد، ثم نلحقها بما يؤيدها ويتصل بها من الكتاب الكريم، ولن نعدم هذه الصلة، أما الاستدلال هكذا خبط عشواء بما يقع تحت أبصارنا من حديث، قد نجهل الظروف التي قيل فيها، والمدى الذي يعمل فيه، فهو ضلال عانى المسلمون قديما مغبته ويعانون الآن أضراره[2].

ثم عرض سلسلة من الأحاديث مرتبة ترتيبا تصاعديا، حسب الأزمنة التي قيلت فيها،ليتصور القارئ أي تخبط يقع فيه المسلم لو اقتطع الأحاديث الأولى أو أحدها من هذه السلسلة وزعم أن العمل عليها وتجاهل ما بعدها[3].

وهذا الفهم من الشيخ -رحمه الله- في غاية العمق والدقة والسداد، إذ لا يخفى على الكثيرين مدى الخلل الذي يخلفه اجتزاء حديث من بين الأحاديث التي تعالج مسألة من المسائل، وقصر الفهم عليها، وما الذي يعانيه المسلمون من فهم في مسألة أو جزئية من الجزئيات وحصر الدين كله فيها إلا خير دليل على خطورة هذا الاجتزاء للنصوص في الفهم.

ولهذا وضع الشيخ –عليه الرحمة والرضوان- ضابطا آخر وهو:

3- أسباب ورود الحديث:

أو فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها، فعلم أسباب ورود الحديث من العلوم المهمة المرتبطة بالسنة النبوية، وقلّ من كتب في هذا العلم، وهو من الأهمية للسنة وفهمها بمكان علم أسباب النزول للقرآن الكريم، وفهمه، إذ يسهم إلى درجة كبيرة في فهم الحديث الوارد عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- ويبين ما كان من النصوص له خصوصية معينة بزمان أو شخص أو مكان، وما كان واردا على العموم دون أي تخصيص وقد وضع

1– نفس المرجع، ص/131.
2– ليس من الإسلام، ص/32-33.
3– نفس المرجع ص/33.

الشيخ الغزالي يده على مكمن الداء في كثير من سوء الفهم الذي يعتري بعض الأحاديث النبوية.

فالنبي –صلى الله عليه وسلم– ظل يتحدث ثلاثة وعشرين عاما، ويسوس الأمة بسيرته فيها، بروزه على السواء للأصدقاء والخصوم، وعمله الدائب لهداية الناس لا يخفى منه شيء وليس المهم أن نعرف ما حدث به فحسب، ولكن المهم أن نعرف كيف ومتى ومن حدّث؟ وإن هذه الظروف تعين إعانة حاسمة، على فقه السنة فقها صحيحا[1].

فالشيخ يرى أن فهم السنة لا يصح إلا بمعرفة المناسبات الحكيمة التي سبق من أجلها التوجيه النبوي، وإذا لم تكن لدينا إحاطة شاملة بالأزمنة والأمكنة والوقائع التي أرسلت فيها الأحاديث،فقد تكون في الإحاطة بجملة السنن عوضا لسد هذا النقص، فإنك أمام كثرة المرويات وتعدد معانيها لا ترى بدّا من تنسيقها وترتيبها، ووضع كل حديث بإزاء ما يوافقه من أحوال، ولقد بلغني أن هناك مؤلفات في "أسباب الحديث" طبعت في الشام على غرار "أسباب النزول" التي امتلأت بها كتب التفسير،ونحن نأسف لبعد هذه المؤلفات عن متناولنا ،فإن إشاعتها ضرورية لخدمة السنة وصد الهاجمين عليها[2].

والملاحظ أن المؤلفات في هذا العلم قليلة،رغم أهميته فهو يعين كثيرا على العيش في الأجواء التي قيل فيها الحديث النبوي،ولهذا درجت الأساليب الحديثة في التعليم الثانوي عندنا على تعريف التلاميذ والطلاب أسباب ورود الحديث أو مناسبة الحديث فإن ذلك يساعد على فهم الحديث فهما صحيحا.

والشيخ محمد الغزالي عندما ينبه إلى أهمية هذا العلم،فإنما يذكر بثغرة لابد أن يبادر المتهمون بالسنة لسدها، حتى تساهم في البناء الحضاري الذي ننشده.

ولعل تعقيبه على حديث"خاب قوم ولّوا أمرهم امرأة"[3]. يدل على مدى اهتمامه

1ـــ ليس من الإسلام، ص/29.

2ـــ نفس المرجع، ص/30.

3ـــ أخرجه البخاري، كتاب المغازي، وفيه أنه

بهذا الأمر حيث قال: وقد تأملت في الحديث المروي في الموضوع مع أنه صحيح سندا و متنا، ولكن ما معناه؟[1].

عندما كانت فارس تتهاوى تحت مطارق الفتح الإسلامي كانت تحكمها ملكية مستبدة مشؤومة،الدين وثني، والأسرة المالكة لا تعرف شورى، ولا تحترم رأيا مخالفا..وكان في الإمكان وقد انهزمت الجيوش الفارسية،و أخذت مساحة الدولة تتقلص، أن يتولى الأمر قائد عسكري يقف سيل الهزائم، لكن الوثنية السياسية جعلت الأمة والدولة ميراثا لفتاة لا تدري شيئا فكان ذلك إيذانا بأن الدولة كلها إلى ذهاب، في التعليق على هذا كله، قال النبي –صلى الله عليه وسلم- الحكيم كلمته الصادقة فكانت وصفا للأوضاع كلها..وكل ما أبغي هو تفسير حديث ورد في الكتب ومنع التناقض بين الكتاب وبعض الآثار الواردة، أو التي تفهم على غير وجهها،ثم منع التناقض بين الحديث والواقع التاريخي..ثم أشار إلى تجربة الهند وبريطانيا وإسرائيل في حكم النساء[2].

وليس كما زعم ربيع بن هادي: من أن الشيخ يلهج بلهجة فخورة ببعض الكافرات ممن تولين رئاسة بعض الدول[3]، فالشيخ يشير إلى تجربة المرأة في ميدان المسؤولية،ثم يقول ربيع بن هادي:"وعلى كل فإن قول الغزالي غريب جدا، بعيدا جدا عن الإسلام وعن أقوال أئمة الإسلام، وأدلته إنما هي أعمال الأوربيين وتقاليدهم وتقاليد من نهج نهجهم "[4]. وكأني بالأستاذ الدكتور لم يقرأ ما كتبه ابن حزم عن المسألة في المحلى،[5] ولا قرأ ما جاء في الفقه الحنفي حول تولي المرأة القضاء[6].

1ـــ السنة النبوية، ص/50-51.

2ـــ نفس المرجع، ص/50-51.

3ـــ كشف موقف الغزالي، ص/54.

4ـــ نفس المرجع، ص/54.

5ـــ ابن حزم، المحلى، ج9، دار الفكر، ص/ 429-430 المسألة 1800.

6ـــ ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج7، دار

فلست أدري من هو الغريب عن أقوال أئمة المسلمين،إن تراثنا الفكري العظيم يحتاج إلى جهود كبيرة لقراءته بإنصاف وموضوعية بعيدا عن التعصب والأفق الضيق.

وقد عقب الدكتور يوسف القرضاوي على رأي الشيخ محمد الغزالي في هذه المسألة فقال:"من ادّعى الإجماع في قضية عدم تولي المرأة للوظائف العامة، فقد كذب،فإنه لم يثبت فيها إجماع،بل ثبت فيها الخلاف،فالحنفية يجيزون للمرأة أن تتولى القضاء في الشؤون المدنية والشخصية وغيرها،ماعدا الأمور الجنائية التي لا تقبل عندهم شهادتها فيها، والطبري، وابن حزم والظاهرية يجيزون لها تولي القضاء بصفة عامة، وأود أن أقول هنا:إن منصب الخلافة أو الإمامة العظمى أكبر من مجرد رياسة دولة إقليمية،فهذا في نظر السياسة الشرعية يعتبر واليا على إقليم،وأين هذا من الخليفة أو الإمام للأمة الإسلامية"؟[1].

4-التمييز في فهم السنة بين الوسائل المتغيرة والغايات الثابتة:

وهذا أيضا من أهمّ الضوابط لفهم السنة، إذا لابد للناقد البصير من أن يفرق بين الوسائل والغايات، ومن المعلوم، لدى جمهرة العلماء،أن النظرة للقول والفعل النبوي وهو إمام،تختلف عنه وهو مشرع،أو وهو بشر،وقد فصل القول في هذه المسألة الإمام القرافي في كتابه "الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام" فالحديث في هذه القضايا أوضح ما يكون إذا تحدثنا عن الزراعة والتجارة والصناعة، من حيث التصرف والممارسة لا من حيث أحكام الحلال والحرام، وكذلك مجمل الأحاديث الواردة في الطب، فلم يكن غرض النبي –صل الله عليه وسلم –أن يصف أدوية للمرضى، إذ لم يبعثه الله طبيبا، وكان يكفيه أن تمس يده الشريفة موطن الألم، فيزول بإذن الله،ولكن وصفه لبعض العلاجات يندرج كله في إطار تأكيد ضرورة الأخذ بالأسباب، والبحث عن

---

[1]– د.يوسف القرضاوي، نظرات في فقه الشيخ الغزالي ومرتكزاته، مقال منشور بمجلة المسلم المعاصر، عدد 75 ص/33-34.

العلاج، وعدم التواكل.

وقد عقد الشيخ الغزالي فصلا في كتابه السنة النبوية بعنوان "الوسائل والغايات" عرض فيه للشورى، والجهاد، والروايات الواردة في شـــأنهما، وبين ضرورة التفريق بين الثابت والمتغير في هذين الميدانين،وقال في بدء الفصل:ذكرنا في بعض ما كتبنا الحديث الشريف وهو "أنتم أعلم بشؤون دنياكم"[1].

هذه بعض الضوابط التي اخترقها وجعلتها كنماذج لموضوع كيفية تعامل الشيخ مع السنة النبوية، وأنني أرى بأن الموضوع مازال يحتاج إلى دراسة أوسع وأشمل لإبراز منهج الشيخ الغزالي في دفاعه عن السنة النبوية، فالشيخ عليه الرحمة والرضوان- لم ينطلق في كتابته عن السنة وأهلها من فراغ، ولا لمحض هوى أو نزوة، بل إن كل كلمة عناها وقصدها، وخرجت من مشاعر قلبه.

فقد حرص على إثبات حجية السنة في وجه المنكرين من المستشرقين والعلمانيين، كما أكد على أهمية ربط القرآن بالسنة،وحرص على أن تفهم السنة في ضوء القرآن الكريم،وأثبت أن خبر الآحاد لا يفيد علما يقينيا وبالتالي لا تؤخذ منه عقيدة كما هو الشأن عند جماهير العلماء من السلف والخلف.

إضافة إلى هذا فقد نبه على أهمية مراعاة أسباب ورود الروايات عند التعامل مع السنة، وأثبت قدم السبق في لفت الأنظار إلى أهمية هذا العلم في فهم السنة النبوية.

كما دعا الشيخ إلى عدم اجتزاء النصوص في النظر إلى السنة، وأكد على النظرة الشمولية التي تتفق وواقع الحياة لكل ما ورد من الروايات في الموضوع الواحد، مع ضرورة التفريق بين الوسائل والغايات في السنة النبوية.

فهذا هو الغزالي العالم الرباني الذي لم ينصف لا من قبل خصومه ولا من قبل ذوي قرابته، أسأل الله أن يرحمه برحمته الواسعة وأن يدخله جنة الخلد مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا.

---

[1]ـــ أخرجه مسلم، في كتاب الفضائل، رقم 4358.